



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

كلية العلوم الإسلامية مجلة فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية - فصلية - محكمة

تصدرها

كلية العلوم الإسلامية

جامعة بغداد

العدد: ١٦

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦

محتويات العدد ١٦ لعام ٢٠٠٨

رقم الصفحة	اسم البحث	اسم البحث
١	أ.م.د. داود سلمان الدليمي د. عبد الرحمن العيساوي	تحقيق تحفة الاحباب للمسترشدين من الطلاب
١٥٣	د. رعد شمس الدين الكيلائي	القضاء في بيت المقدس في العصر الاسلامي
١٩٢	د. ضياء حسين الزوبعي	قياس الشبه عند الاصوليين ونماذج من تطبيقاته الفقهية
٢٥٩	عبد القادر عبد الحميد القيسي	البرهان واستدلالاته في القران
٣١٨	د. عماد فرحان المحمدي	الراوندية فروعها واهدافها
٣٦٩	د. محمود بندر علي	نفقة الزوجة في الشريعة والقانون
٤٠٨	د. محمد خالد رحال	اسم الجمع في العربية دراسة نحوية
٤٧٤	د. عدنان جاسم محمد الجميلي	الاظهار والاضمار وتفاعل نظم الخطاب القراني دراسة اسلوبية
٥٢٣	مثنى نعيم حمادي	المجاز في تفسير البحر المديد لابن عجبة

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية - فصلية - محكمة
تصدرها

كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العدد: ١٣

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦

اسم الجمع في العربية دراسة نحوية

د. محمد خالد رخال العبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن والاهم وتبعهم إلى يوم الحشر واليقين .

أما بعد :

فهذا بحث يتناول موضوعاً من موضوعات النحو العربي ، ألا وهو اسم الجمع ، ولا يخفى على الدارسين ما للموضوعات النحوية من أهمية في صيانة اللسان من اللحن ، وما لها من أهمية أساسية في معرفة الإعجاز البياني للقرآن ، وأسُميت هذا البحث :

(اسم الجمع في العربية دراسة نحوية)

وقد قسمت الدراسة على خمسة مباحث .

تناولت في المبحث الأول مفهوم اسم الجمع ، وتعريف النحاة له ، وبماذا يختلف عن الجمع وذكرت عدة أوزانٍ تدل على الجمع ، وقد اختلفوا فيها ، هل هي اسم جمع ، أو جمع ؟ .

وتناولت في المبحث الثاني الحمل على معنى اسم الجمع ، فقد عاد الضمير عليه جمعاً ، ومفرداً ؛ لأنه مفرد في اللفظ ، مجموع في المعنى ، وكذلك ذكر ضميره ، وأنت بناءً على تأويله بالجماعة ، وذكرت أن من النحاة من يرى أن اسم الجمع إذا كان لما لا يعقل فهو مؤنث دائماً ، ورد أبي حيان على هذا المذهب .

وتناولت في المبحث الثالث إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وذكرت اختلاف النحاة في جواز هذه المسألة ، وذكرت رأي جمهور النحاة بأن الأصل في هذا أن يؤتى بمفسر هذا النوع مقروناً بـ (من) ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَخِذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ "البقرة: ٢٦٠" .

وتناولت في المبحث الرابع دلالة اسم الجمع ، وذكرت أن دلالاته هي كدلالة الجمع يطلق على الثلاثة فصاعداً ؛ إذ هو جمع في المعنى ، وإذا أطلق على الاثنين فهو مجاز ؛ لأنها تضم شيئاً إلى شيء ، وهذا هو المعنى اللغوي للجمع ، وأنه يطلق على الواحد إذا كان رئيساً ، كما في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ "آل عمران : من الآية ١٧٣" ، يعني نعيم بن مسعود هذا في اسم الجمع المنكر ، أما إذا دخلته الألف واللام فإن صح حمله على العهد فهو للعهد ، وإلا فهو للجنس ، والجنس يصح

إطلاقه على الواحد ، والاثنين ، والثلاثة فصاعداً ، وكذلك إذا كان مضافاً فهو يدل على الاستغراق كما ذكر علماء الأصول .

وتناولت في المبحث الخامس جمع اسم الجمع ، ورأي النحاة في هذا ، وفيما ورد منه مجموعاً .

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا به ، والمسلمين في الدنيا والأخرى .

المبحث الأول

مفهوم اسم الجمع

الأسماء في اللغة العربية تنقسم إلى مفرد ، ومثنى ، وجمع ، والجمع له صيغ عديدة ، منها الجمع السالم سواء كان مذكراً ، أم مؤنثاً ، وجموع التكسير ، وهي بدورها تنقسم إلى جموع قلّة ، وهي أربعة أوزانٍ ، وإلى جموع كثرةٍ وهي أغلب أوزانه ، وهناك كلمات لا هي جمع سالم ، ولا هي جمع تكسير ؛ إذ إنها تدل على الجمع كما هو معروف؛ لأن الضمير يعود عليها جمعاً ، ويخبر عنها بالجمع ، وتوصف كذلك بالجمع ، ولكنها ليست من أوزان الجموع ، وهذا ما يسمونه اسم الجمع ، واسم الجنس .

قال السيوطي: ((الجمع ثلاثة أقسام ، جمع في اللفظ ، والمعنى كرجال ، والزيدين ، وفي اللفظ دون المعنى ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ "التحریم : ٤" ، وفي المعنى دون اللفظ ، كرهط ، وبشر ، وكل ، ونحوها مما ليس له واحد من لفظه)) (١) .

وما يدل على الجمع ثلاثة أنواع (٢) :

١. **الجمع:** وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعاً لمجموع الآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف ، وله أوزان خاصة به ، كرجال وكرام .

٢. **اسم الجمع:** وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وليست له أوزان خاصة به ، نحو: صحب ، وركب .

٣. **اسم الجنس:** الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعاً للحقيقة ملغى اعتبار الفردية ، نحو: تمر ، وتمررة ، وجوز ، وجوزة ، وكلم ، وكلمة ، وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب ، نحو: روم ، ورومي ، وزنج ، وزنجي .

ولم يفرق ابن مالك بين اسم الجنس واسم الجمع ، فأطلق عليه اسم الجمع ، وعده في أسماء الجموع ، ولكنه في شرح الكافية الشافية سماه اسم الجنس (٣) .

جاء في التسهيل: ((من أسماء الجمع ما لا واحد له من لفظه ، وما له واحد فمن ذلك (فعل) لنحو: راكب ، وعائد ، ونائحة ، وتمررة ، وآلة ، وزنجي)) (٤) .

واسم الجمع قد لا يكون له واحد من لفظه ، كقوم ، ورهط ، وإيل ، فهذا شرطه أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يخالف أوزان الجموع الخاصة بالجموع ، نحو: شمايط ، وعباديد ، فهذا جمع وإن لم ينطق له بمفرد ؛ لأنه جاء على وزن يختص بالجمع ، أو الأوزان الغالبة

فيه ، نحو : أعراب فإنه جمع لمفرد لم ينطق به ، وجاء على وزن غالب في الجموع؛ لأن أفعالاً قل في المفردات جداً ، ومنه برمة أعشار (٥) .

وقد يكون له واحد يوافق في اللفظ ، ويوافق في دلالة عطف مثله عليه ، فهذا اشترط السيوطي فيه شروطاً ، هي :

١. أن يخالف أوزان الجموع ، نحو : صحب ، وركب ، وطيّر ، فوزن (فعل) ليست في أوزان الجموع .

٢. أن يساوي الواحد في خبره ، ووصفه ، نحو : الراكب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول : الراكب سائر ، وهذا راكب سائر .

٣. أن يساوي الواحد في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه ، نحو : ركبني ، كما تقول : راكبي ، قال الرضي : ((اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كتمر ، وضرب ، أو اسم جمع كنفّر ، ورهط ، وإبل نسبت إلى لفظه نحو : تمرّي ، وإبلي ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب في ركب ، أو لم يجئ كغنم ، وإبل)) (٦) .

٤. أن يميز من واحده بنزع ياء النسب ، نحو : روم ، وترك ، فإن الواحد منهما : رومي ، وتركي ، ومع ذلك لا يكون روم ، وترك ونحوهما جموعاً ، أو ميز من واحده بتاء التأنيث كـ (بسر ، وبسرة) في المخلوقات ، وسفن ، وسفينة في المصنوعات .

والأخير ليس اسم جمع وإنما هو اسم جنسٍ جمعي ، قال السيوطي:
 ((فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة بجمع بل كل من الثلاثة الأول
 اسم جمع ، والأخير اسم جنسٍ)) (٧) .

واشترط الشهاب الخفاجي في اسم الجمع ((أن لا يفرق بينه وبين
 واحده بالتاء كـ (تمر ، وتمرّة) ، ولا بالياء كـ (زنج ، وزنجي)
 فإنه اسم جنسٍ جمعي)) (٨) .

وذكر النحاة أن اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه ، وهذا هو
 الغالب فيه نحو : قوم ، ورهط ، وطائفة ، ولكنه قد يكون له واحد من
 لفظه نحو ركب ، وصحب ، فمفرداهما: راكب ، وصاحب ، وإذا صُغِرَ
 اسم الجمع فإنه يصغر بلفظه ، ولا يُرَدُّ إلى واحده كما في الجمع إذا
 أردت تصغيره فإنك ترجعه إلى مفرده فتصغره ؛ لأنه لا يصح تصغير
 الجمع بلفظه .

قال سيبويه في باب التحقير: ((هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه
 واحد للجمع ، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع ، فتحقيره كتحقير الاسم
 الذي يقع على الواحد ؛ لأنه بمنزلة إلا أنه يعني به الجميع ، وذلك قولك
 في قوم: قويم ، وفي رجل: رُجِيل ، وكذلك في النَّفَرِ والرَّهْطِ والنِّسوة ،
 وإن عني بهنَّ أدنى العدد)) (٩) .

وقال أبو البقاء الكفوي : ((واسم الجمع مفرد اللفظ مجموع المعنى
 كـ (ركب) ، و (سفر) ، و (وحب) بدليل جواز تصغيره على
 صيغته ، والجمع الحقيقي لا يجوز تصغيره إذا كان جمع كثرة ، بل يرد

إلى واحده ، أو إلى جمع قلة إن وجد ؛ لجواز تصغير جمع القلة ،
وأسماء الجموع سماعية ، صرح به المحققون)) (١٠) .

وعلة تصغير اسم الجمع بلفظه هي لشبهه بالواحد ، فيقال في
ركب: ركب ، وفي سراة سرية ، وكذلك الجمع الذي على أحد أبنية
القلة ، كقولك في أجمال: أجمال ، وفي أفلس : أفليس ، وفي فتيّة:
فُتيّة ، وفي أنجدة: أنجدة (١١) .

وقد أطلق صاحب (الحمل على المعنى) اسم الجمع بأنه ما لا
واحد له من لفظه ، ومثّل له بـ (قوم) ، و (أمة) ، ولم يقيده
بالغالب ، وكذلك ذكر أن اسم الجنس الجمعي هو ما يفرق بينه وبين
واحد بالتاء ، ولم يذكر ما يفرق بينه وبين واحد بالياء ، كروم ،
ورومي (١٢) .

ويرده كلام النحاة السابق ، وقولنا : ركب ، وراكب ، وصحب ،
وصاحب ، وروم ، ورومي .

واسم الجمع ، واسم الجنس ليسا من الجموع ، قال الرضي:
((وأما اسم الجمع ، واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا
بجمع اتفاقاً)) (١٣) .

ومما يدل على أنهما ليسا بجمع أن الضمير يعود عليهما مفردًا على
اللفظ ، وجمعًا على المعنى .

وأنكر الرضي أن يكون ركب ، مفردًا لركب ، وإن اتفق
اشتراكهما في الحروف الأصلية ؛ ((ذلك لأنها لو كانت جموعًا لهذه

الأحاد لم تكن جموع قلة ؛ لأن أوزانها محصورة كما يجيء ، بل جموع كثيرة ، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يُردُّ إلى واحده كما يجيء في باب التصغير ، وهذه لا ترد نحو : ركيب ، وجويل ، وأيضاً لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى آحادها ، ولم يقل : راكبي ، وجاملي ، ولو كانت جموعاً لم يجز عود الضمير الواحد إليها ، قال :

لها جامل لا يهدأ الليل ساهره

وقال :

مع الصبح ركب من إحاطة مجفل)) (١٤) .

فتراه قد وصف الركب وهو اسم جمع بـ (مجفل) وهو مفرد ؛ لأن اسم الجمع مفرد في اللفظ ، جمع في المعنى .
 وذهب الفراء إلى أن ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر ، وركب ، أو اسم جنس كتمر ، وروم فهو جمع ، وإلا فلا (١٥) .
 وهو مردود ((بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد ، وقد وصف به ، قال تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ "فاطر: ١٠" ،

﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ "القمر: ٢٠")) (١٦) .

وبقوله تعالى : ﴿ مُلَّتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا ﴾ "الجن: من الآية ٨" ؛ إذ وصف اسم الجمع (حرس) بالمفرد ، ولو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد .

وذهب الأخفش إلى أن ((جميع أسماء الجمع التي لها آحاد من تركيبها ، كجامل ، وباقر ، وركب جمع خلافاً لسيبويه)) (١٧) .

وقد ذهب سيبويه إلى أن ما دل على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ليس بجمع ، فقال : ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قوم ، ونفر ، وذود ، إلا أن لفظه من لفظ واحده ، وذلك قولك : ركب ، وسفر ، فالركب لم يكسّر عليه ركب ، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكيب ، وسفير ، فلو كان كسر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فعل مما يكسر عليه الواحد للجمع)) (١٨) .

وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، وقد بين ابن يعيش قول الزمخشري : ((ويقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده ، وذلك نحو: ركب ، وسفر...)) (١٩) ، بقوله : ((اعلم أن هذا الضرب من الأسماء ، وإن دل على الكثرة فليس بجمع كسر عليه الواحد على حد رجل ورجال ، وإنما هو اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قوم ، ونفر ، إلا أن قوماً ونفراً من غير لفظ الواحد ؛ لأن الواحد منها رجل ، وليس من لفظ قوم ونفر في شيء ، فأما ركب وركب ، ومسافر وسفر ، وجميع هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه إلا أنه لم يكسر عليه الواحد ، بل هو اسم موضوع بإزاء الجمع ، وذهب أبو الحسن إلى أنه تكسير ، فإذا صغر على مذهبه رد إلى الواحد ، وصغر عليه ، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً ، والألف والتاء إن كان مؤنثاً فتقول في تصغير ركب : رويكبون ، وفي سفر : مسيفرون ، ورويكبات ،

ومسيفرات إذا كان مؤنثاً ، والمذهب الأول لأمر (منها) أن المسموع في تصغير ركب : رُكِبَ ، قال الشاعر :

وَأَيْنَ رُكِبٌ وَاضْعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا

... وهذا نصُّ في محلِّ النزاع ؛ إذ لو كان جمعاً مكسراً لردَّ إلى

الواحد ، فأمَّا قول أبي الحسن : (رُوِيَكَبُونَ) ، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه ، والمسموع غيره .

(الثاني) : إنَّ الجمع المكسّر مؤنثٌ ، وهذه الأسماء مذكّرة ، تقول : هو الرُّكْبُ ، وهذا السَّفْرُ ، ولو كان مكسراً لقلت : هي وهذه .

(الثالث) : أنَّ (فَعَلًا) لا يكون جمعاً مكسراً لفاعل ونحوه ؛ لأنَّ الجمع المكسّر حقّه أن يزيد على لفظ الواحد ، وهذا أخفّ من بناء الواحد .

(الرابع) : إنَّ هذه الأبنية لو كانت جمعاً صناعياً ، لا طرد ذلك في ما كان مثله ، وأنت لا تقول في جالس : جَلَسَ ، ولا في كاتب : كَتَبَ ، فنثبت بما ذكرناه أنّه : اسم مفرد دالٌّ على الجمع ، وليس جمعاً على الحقيقة)) (٢٠) .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا

يَعْلَمُونَ ﴾ "الأعراف: من الآية ١٣١" ، ذكر الزمخشري أن الحسن قرأ ﴿ إِنَّمَا

طيركم عند الله ﴿﴾ ، وخرجه على أنه اسم للجمع ، مثل التجر ، والركب ، وليس جمع تكسير ، كما هو مذهب الأخفش (٢١) .

ووافق أبو حيان الزمخشري فيما ذهب إليه من أن الطير اسم جمع ، فقال : ((الطير) اسم جمع: كركب وسفر ، وليس بجمعٍ خلافاً لأبي الحسن)) (٢٢) .

وقال الشهاب معلقاً على كلام البيضاوي: ((قوله :) وهو اسم الجمع ، وقيل: هو جمع) القول الأول هو الصحيح ؛ لأنه على وزن المفردات ، والثاني قول الأخفش ، وقد رده الزمخشري)) (٢٣) .

وقال أيضاً : ((والطير قيل : إنه في الأصل مصدر طار يطير ، سمي به ، وقيل : هو صفة ، وأصله طير كـ (ميت) ، وقيل : جمع طائر كـ (تاجر وتجر) ، والأولى أن يقال : إنه اسم جمع)) (٢٤) .

وليس ما ذهب إليه الأخفش مُسَلِّم له فقد رده الرضي بقوله : ((واعلم أن (فعلا) في (فاعل) ليس بقياس ؛ فلا يقال جلس ، وكتب في جالس ، وكاتب)) (٢٥) .

وقال الخضري عن كلمتي (تجر ، وحجيج) : ((وهما اسما جمع لـ (تاجر ، وحاج) لا جمعان ؛ لأن الصحيح أن (فعلا ، وفَعَيْلا) ليسا من صيغ الجموع)) (٢٦) .

وما ذهب إليه الفراء ، والأخفش ((مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ، ولو كانت جموعاً ردت في التصغير إلى مفرداتها)) (٢٧) .

وقال الرضي في كيفية تصغير اسم الجمع : ((فإذا كان لفظ يفيد الجمعية : فإن كان لفظه مفرداً ، كاسم الجمع واسم الجنس ، فإنه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ، ومسافر وسفر ، وراجل ورجل ، تقول: ركب ، ورجل ، وسفير ، أو لم يجئ نحو: قويم ، ونفير ، في تصغير قوم ، ونفر)) (٢٨) .

وما كان على وزن (فعيل) دالا على الجمع فهو اسم جمع مطلقاً عند بعض النحاة ، قال الألوسي عن (الحمير) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ "لقمان: من الآية ١٩" : ((جمع حمار كما صرح به أهل اللغة ، ولم يخالف فيه غير السهيلي قال : إن (فعيل) اسم جمع كالعبيد)) (٢٩) .

وليس السهيلي وحده من ذهب إلى أن (فعيل) اسم جمع بل سبقه إلى هذا ابن السراج قائلاً : ((جاء فَعْلٌ على (فعيل) ، قالوا : كَلْبٌ كَلَيْبٌ ، وهو اسم للجمع ، لا يقاس عليه ، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ ، وجاء فيه فِعْلٌ قالوا : ضِرْسٌ وَضَرَيْسٌ)) (٣٠) .

وذهب بعضهم إلى أن (فعيل) جمع تكسير مطلقاً ، ونسب هذا لسيبويه ، قال الرضي : ((وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، فـ (فعيل) في (فعل) أقل من (فعلة))) (٣١) .

وقال المرادي : ((وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقاً)) (٣٢) .

وقد اعتذر الألوسي للسهيلي بأن هذا من باب التجوز بقوله : ((وقد يطلق على اسم الجمع الجمع عند اللغويين)) (٣٣) .

ويؤيده ما ذكره السعد التفتازاني من أن أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعاً (٣٤) .

وفصل ابن مالك في كونه جمع تكسير ، أو اسم جمع فقيده كونه جمع تكسير بتأنيته ؛ إذ ذكر أن (فعلاً بضم الفاء ، وفعيلاً) الأصح فيهما أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ؛ لدالتهما على الجمع مع تغيير لفظ المفرد في نحو (رخل ورُخال ، وضأن وضئين) ، فإن دلَّ (فعيل) على مذكر فهو اسم جمع لا جمع ؛ ((إذ التنكير من لوازم اسم الجمع ، ولهذا يقال : الرهط صنع ، ولا يقال : الرجال قام بالتنكير ؛ لأن التأنيث من لوازم الجمع)) (٣٥) .

وأجاز أبو حيان فيما جاء على وزن (فعيل) دالا على الجمع أن يكون اسم جمع ، أو جمع قائلا : ((والعبيد جمع عبد ، كالكلب ، وقد جاء اسم الجمع على هذا الوزن)) (٣٦) .

وذهب ابن عطية إلى أن (فعيل) من أبنية الجموع قائلا : ((وقوله : (عباداً) هو جمع عبد ، ومن جموعه عبيد وعبدى)) (٣٧) .

ورد أبو حيان على ابن عطية بحجة أنه ليس جمع تكسير دائماً ، بل قد يكون اسم جمعٍ قائلاً : ((أما عبيد فالأصح أنه جمع ، وقيل : اسم جمع)) (٣٨) .

ويمكن أن يجاب عن ابن عطية بأنه إنما يعني الجَمْعَ المعنويَّ ، ولا شك أن اسمَ الجمع هو جَمْعٌ في المعنى .

وذهب ابن عطية إلى أن وزن (فعيل) يدل على التحقير عكس وزن (فعَال) الذي يدل على الترفع ، والدلالة على الطاعة قائلاً : ((والذي استقرت في لفظة العباد ، أنه جمع عبد متى سيقت اللفظة في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن وانظر قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ رُؤُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ "البقرة : ٢٠٧" ،

و﴿ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ "الأنبياء : ٢٦" و﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا

تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ "الزمر : ٥٣" ، وقول عيسى في معنى الشفاعة ،

والتعريض لرحمة الله ﴿ إِنَّ تَعَذُّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ "المائدة : ١١٨" ، فنوه

بهم.... ، وأما العبيد فيستعمل في تحقير ، ومنه قول امرئ القيس :

قُولَا لِدُودَانِ عَبِيدِ الْعَصَى ... مَا غَرَّكُم بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ

ومنه قول حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه : وهل أنتم إلا عبيد ، ومنه

قول الله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ "فصلت : ٤٦" ؛ لأنه مكان

تشفيق ، وإعلام بقلة انتصارهم ومقدرتهم ، وأنه تعالى ليس بظلام لهم مع ذلك ، ولما كانت لفظة العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا ، ولذلك أنس بها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ "الزمر: من الآية ٥٣" ((٣٩) .

ولم يرتض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية من أن وزن (فعيل) يدل على التحقير ، وأن وزن (فعال) يدل على الترفع من دون أن يقترن بها معنى التحقير ، وذكر أن هذا استقراء غير صحيح ، وأن السبب في اختيار لفظ (عباد) إنما يعود إلى كثرة جمع (فعل) على (فعال) ، وأيضاً إلى الفاصلة القرآنية ، وليس لما ذكره ابن عطية ، فقال : ((وأما ما استقرأه أن عبادةً يساق في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير والتصغير ، وإيراده ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد ، وقوله : وأما العبيد فيستعمل في تحقير ، وأنشد بيت امرئ القيس ، وقول حمزة وقوله تعالى : ﴿ بظلامٍ للعبيد ﴾ فليس باستقراء صحيح ، وإنما كثر استعمال: عباد ، دون: عبيد ؛ لأن (فعالاً) في جمع (فعل) غير اليائي العين قياس مطرد ، وجمع (فعل) على (فعيل) لا يطرد ، قال سيبويه: وربما جاء (فعيلاً) ، وهو قليل ، نحو : الكليب والعبيد ، انتهى .

فلما كان (فعال) هو المقيس في جمع : عبد ، جاء : عباد ، كثيراً ، وأما ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ فحسن مجيؤه هنا ، وإن لم يكن

مقيساً أنه جاء لتواخي الفواصل ، ألا ترى أن قبله ﴿ أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ ، وبعده ﴿ قَالُوا أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ﴾ فحسن مجيؤه بلفظ العبيد مواخاة هاتين الفاصلتين ، ونظير هذا قوله في سورة ق: ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ؛ لأن قبله ﴿ قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴾ ، وبعده ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ، وأما مدلوله فمدلول: عباد ، سواء .

وأما بيت امرئ القيس فلم يفهم التحقير من لفظ : عبيد ، إنما فهم من إضافتهم إلى العصا ، ومن مجموع البيت ، وكذلك قول حمزة رضي الله عنه إنما فهم منه معنى التحقير من قرينة الحال التي كان عليها ، وأتى في البيت ، وفي قول حمزة على أحد الجائزين ((٤٠) .

ونذكر أبو حيان أن مناسبة فواصل الآيات القرآنية هو السبب في استعمال لفظ (العبيد) مكان لفظ (العباد) في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ

لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ "آل عمران: من الآية ١٨٢" قائلاً : ((وناسب لفظ هذا الجمع دون لفظ العباد ، لمناسبة الفواصل التي قبله مما جاءت على هذا الوزن ، كما ناسب ذلك في سورة فصلت ، وكما ناسب لفظ العباد في سورة غافر ما قبله وما بعده ، قال ابن عطية : وجمع عبداً في هذه الآية

على عبيد ؛ لأنه مكان تشقيق ، وتتجية من ظلم انتهى كلامه ، ولا تظهر لي هذه العلة التي ذكرها في هذا الجمع)) (٤١) .

وأما ما ذكره أبو حيان من أن (فَعَالَا) أكثر في جمع (فَعَل) من (فَعِيل) ، فيؤيده ما ذكره ابن يعيش في حديثه عن الأوزان التي يجمع عليها وزن (فَعَل) ، فلم يذكر وزن (فَعِيل) في الأوزان المطردة التي يجمع عليها وزن (فَعَل) ، ولكنه ذكره في شواذ الأوزان قائلاً : ((وقد جاء أيضاً على (فَعِيل) ، قالوا : عبد وعبيد ، وكلب وكليب ، قال الشاعر :

والعيس ينغضن بكيرانها كأنما ينهشهنَّ الكليب

وذلك كله قليل شاذ لا يقاس عليه)) (٤٢) .

والذي يبدو أن ما ذكره ابن عطية من أن (عباد) تستعمل في الترفع ، وأن (عبيد) تستعمل في الدلالة على التحقير سبقه إليه الزمخشري ، وإن لم يصرح به ، ولكن هذا يفهم من كلامه على قوله تعالى : ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ "الاسراء : من الآية ٥" ، حيث ذكر أنه قرئ (عبيداً) ، فقال : ((وقرئ : (عبيداً لنا) ، وأكثر ما يقال : عباد الله ، وعبيد الناس)) (٤٣) .

وأيد الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه الزمخشري ، وابن عطية ؛ إذ ذكر أن من أسباب تعدد الجموع للمفردة الواحدة اختلاف المعنى ، فقال : ((قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بأن تكون

اللفظة مشتركة فيفرق بينها في الجموع ، أو يكون معناها واحداً غير مشترك ، ولكن جموعها تختص بمعانٍ مختلفة ، وذلك نحو : الربيع الكلاً على (أربعة) ، ويجمع ربيع الجدول على (أربعاء) وكالعباد والعبيد ، فأكثر ما يقال : عباد الله ، وعبيد الناس)) (٤٤) .

والذي يبدو لي أن ما ذكر من كون (العباد) تستعمل في مقام الترفع والدلالة على الطاعة ، وأن (العبید) تستعمل في مقام التحقير ليس على إطلاقه ؛ إذ إننا نرى في قوله تعالى في سورة الإسراء أنه قال : (عباداً لنا) ، وفسروا العباد (٤٥) بأنهم : سنحاريب وجنوده ، وقيل : بختنصر ، وهو مجوسي ، وكذلك مما يؤيد أنه ليس على إطلاقه أنه قرئ بلفظ (عبيداً لنا) ، كما سبق ، والله أعلم .

وما ذكره أبو حيان من أن الفاصلة القرآنية هي التي جعلت استعمال لفظٍ مكان لفظٍ ليس على إطلاقه ؛ إذ القرآن لم يفعل ذلك للانسجام بين الألفاظ وحده ؛ ولأن القرآن ((لا يعنى بالفاصلة على حساب المعنى ، ولا على حساب مقتضى الحال والسياق ، بل هو يحسب لكل ذلك حسابه فهو يختار الفاصلة مراعى فيها المعنى ، والسياق ، والجرس ومراعى فيها خواتيم الآي ، وجو السورة ، ومراعى فيها كل الأمور التعبيرية والفنية الأخرى ، بل مراعى فيها إلى جانب ذلك كله عموم التعبير القرآني ، وفواصله بحيث تدرك أنه اختار هذه الفاصلة في هذه السورة لسبب ما ، واختار غيرها ، أو شبيهاً بها في سورة أخرى لسبب دعا إليه ، وجمع بين ذلك ، ونسقه بطريقة فنية في غاية الروعة ،

والجمال حتى كأنها جاءت بصورة طبيعية غير مقصودة مع أنها في أعلى درجات الفن والصياغة والجمال (((٤٦) .

وذكر الزمخشري في قراءة جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِكُمْ ﴾ "المائدة : ٨٩" ، بسكون الياء ، أن الأهالي : ((اسم جمع لأهل كالليلالي في جمع ليلة ، والأراضي في جمع أرض)) (٤٧) .

وما ذكره الزمخشري من أن (أهالي) اسم جمع لا يصح ؛ لأن من شرط اسم الجمع ((أن يكون على وزن المفردات سواء كان له مفرد أم لا)) (٤٨) ، و (أهالي) ليست على وزن من أوزان المفردات ، بل هي على وزن من أوزان الجموع .

قال أبو حيان عما جاء على وزن من أوزان صيغة منتهى الجموع : ((وهذا لا تسميه النحاة اسم جمع ؛ لأنه على وزن الجموع ، بل يسمونه جمعاً ، وإن لم يلفظ له بواحد)) (٤٩) .

وقد يعتذر عن الزمخشري بأنه يطلق اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس كـ (ليالٍ) ، و (أهالٍ) (٥٠) .

وقال الآلوسي : ((وأطلق عليه الزمخشري اسم الجمع وقيل : هو إطلاق منه في الجمع الوارد على خلاف القياس ، وإلا فاسم الجمع شرطه عند النحاة أن يكون على وزن المفردات سواء كان له مفرد أم لا)) (٥١) .

ومخالفة القياس تكون في جمع (ليلة) على (ليالٍ) ، وفي جمع (أهل) على (أهالٍ) ؛ لأن (فعالي) لا تكون جمعاً لهما ؛ لأنهما ثلاثيان وما جمعاً عليه هو جمع للرباعي ، ذكر ابن عصفور أن (أهالٍ) : ((مما شذ فلم يأت على قياس واحدھا المنطوق به)) (٥٢) .

وقال الأشموني عن وزن (فعالي) : ((وندر - أي فعالي - في أهل ، وعشرين ، وليلة ، وكيقة ، وهي البيضة)) (٥٣) .

وذهب الزمخشري إلى أن لفظ (الأحاديث) في قوله تعالى:

﴿ فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ "المؤمنون: من

الآية ٤٤" ، يصح فيه أن يكون اسم جمع للحديث ، ومنه أحاديث رسول الله ﷺ ، وكذلك يصح فيه أن يكون جمعاً للأحداث التي هي مثل الأضحوكة ، والألعبوة ، والأعجوبة ، وهي مما يتحدث به الناس تلهياً وتعجباً ، وهو المراد هنا (٥٤) .

وهذا رده أبو حيان بأن (أفاعيل) ليس من أبنية اسم الجمع ، وإنما ذكره أصحابنا فيما شذ من الجموع كـ (قطيع ، وأقاطيع) (٥٥) .

ويجاب عن الزمخشري بأن اصطلاحه في اسم الجمع أن يطلق على الجمع الذي ليس بقياس (٥٦) .

وقد يراد باسم الجمع ، الجمع الوارد على خلاف القياس ، وهذا عرف النحاة ، وأما أهل اللغة فاسم الجمع عندهم يسمى جمعاً حقيقة (٥٧) .

ولا يقال إن الزمخشري لا يشترط في اسم الجمع أن يكون على وزن المفردات ، لأنه ذكر أن (أهالي) و (أحاديث) اسم جمع ولا يخفى أنها من أبنية الجمع الخاصة به ، وكذلك ذكر من أسماء الجمع (سراة) وهي من أبنية الجموع^(٥٨) ؛ لأنه كما مرّ يمكن أن يجاب عنه بأنه أطلق اسم الجمع على ما خالف القياس .

وذكر سيبويه أن (سراة) من أسماء الجموع ، قال : ((ومثل ذلك في كلامهم : أخ ، وإخوة ، وسريُّ وسراة ، ويدلك على هذا قولهم : سروات ، فلو كانت بمنزلة فسقة ، أو قضاة لم تجمع))^(٥٩) .

ونقل محقق الكتاب الدكتور عبد السلام هارون في الهامش كلامًا عن السيرافي مفاده أنه لا يوافق أن يكون اسم الجمع على وزن من أوزان الجموع ، قال معلقًا على كلام سيبويه : ((هكذا رأيت في هذه النسخة ، وغيرها من النسخ ، وهو غلط عندي ؛ لأن إخوة فعلة ، وفعلة من الجموع المكسرة القليلة ، كأفعل ، وأفعلة ، وأفعال ، كما قالوا : فتى وفتية ، وصبي وصبية ، وغلام وغلمة ، والصواب أن يكون مكان إخوة أخوة ، حتى يكون بمنزلة صُحبة ، وفُرْهة وظُورَة))^(٦٠) .

وجاء في لسان العرب ((ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، السراة اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ، قال : ودليل ذلك قولهم : سروات

وقولهم : قوم سراة - بفتح السين - جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة - بفتحات - قال : ولا يعرف غيره والقياس سُراة مثل قضاة ورعاة وعراة ((٦١) .

والذي يظهر كما يرى محققو شرح الشافية أن ما جعل سيبويه يعد (سراة) من أسماء الجموع ، هو أن أسماء الجمع جمعها جائز ، كأقوام ، وأنفار ، وأرهُط ، بخلاف جموع الكثرة ؛ إذ جمعها ممنوع بلا خلاف كما سيأتي ، ولو كان (سراة) جمعاً ما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع ، لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قيس كأقوام ، وأنفار ، وأرهُط (٦٢) .

وخالف ابن السراج جمهور النحاة فذهب إلى أن بناء (فعلة) من أبنية اسم الجمع ، وعليه فإن (نسوة) عنده اسم جمع ، وإخوة كذلك ، وهو متابع فيها لسيبويه ؛ إذ ذهب إلى أن (إخوة) اسم جمع ؛ لأن جمع أخ على إخوة لا يراه سيبويه ، بل إخوة عنده اسم جمع ؛ لأن فعلاً لا يجمع على فعلة .

قال ابن السراج وهو يتكلم على أوزان الجموع: ((الرابع: (فعلة): كسروا عليه ثلاثة أبنية: فعلاً ، وفِعْلٌ ، وفُعْلٌ ، وفُعْلٌ وذلك قولهم: فَعَعٌ وفِقْعَةٌ ، وجَبٌ ، وجِبَاءٌ ، وهو اسم جمع)) (٦٣) .

وقال أبو حيان : ((وجمع أخ على إخوة لا يراه سيبويه ، بل إخوة عنده اسم جمع ؛ لأن (فعلاً) لا يجمع على فعلة ، وابن السراج يرى

(فعلة) إذا فهم منه الجمع اسم جمع ؛ لأن (فعلة) لم يطرد جمعاً لشيءٍ ((٦٤).

وذكر الأشموني أن ما جعل ابن السراج يعد هذا الوزن من أوزان اسم الجمع ، أنه لم يطرد في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته ، بل هو مقصور على السماع (٦٥).

ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ "يوسف: من الآية ٣٠" ، لفظ

نسوة عند ابن السراج اسم جمع ، وعند جمهور النحاة هي جمع قلة ، وتجمع في الكثرة على نساء ، ونسوان ، ولكن قد قرئ (نسوة) بضم النون ، وهي على هذه القراءة اسم جمع بلا خلاف (٦٦).

وأما ما جاء على وزن (فُعَال) بضم الفاء دالا على الجمع ، فقيل هو اسم جمع ، وقيل هو جمع ، وقد خرج أبو حيان قراءة ابن أبي إسحاق (رجالا) بضم الراء والتخفيف ، بقوله: ((وهو اسم جمع كظؤار)) (٦٧).

وقال عن قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ "القصص: من الآية ٢٣"

((وقرئ (الرِّعَاء) بضم الراء ، وهو اسم جمع كالرُّخَال (٦٨) ، والثَّاء)) (٦٩).

وأما (الرِّعَاء) بكسر الراء فليس مقيساً في الجمع ؛ ((لأنه جمع راع ، وقياس فاعل الصفة التي للعاقل أن تكسر على (فعلة) كقاض وقضاة ، وما سوى جمعه هذا فليس بقياس)) (٧٠).

وفي قوله : (ليس بقياس) رد على الزمخشري الذي ذهب إلى أن (فعال) بكسر الفاء قياس في جمع راعٍ كصيام وقيام^(٧١) .

واشترط الرضي في جمع (فاعل) على (فعال) بكسر الفاء أن ينتقل (فاعل) من الوصفية إلى الاسمية ، فقال : ((وإذا انتقل (فاعل) من الصفة إلى الاسم ، كراكب الذي هو مختص براكب البعير ... ، وفارس المختص براكب الفرس ، وراعٍ المختص برعي نوعٍ مخصوص ، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ، فإنه يجمع في الغالب على (فعلان) كحُجران في الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على (فعال) أيضاً كرعاء ، وصحاب))^(٧٢) .

واختلفوا في وزن (أفعال) فذهب البيضاوي إلى أن ما جاء على هذا الوزن دالا على أكثر من اثنين هو اسم جمع ، فذكر أن ضميره جاء مذكراً تارة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي

بُطُونِهِ ﴾ "النحل: من الآية ٦٦" ، وأنه أخرى في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي

الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ "المؤمنون: من الآية ٢١"؛ لأنه اسم جمع

لا جمع؛ إذ بناء (أفعال) يكون في المفردات كبرمة أعشار ، وثوب أسمال ، وما كان كذلك فهو اسم جمع ، واسم الجمع كرهط ، وقوم يجوز فيه تذكير ضميره ، وإفراده نظراً إلى لفظه فهو مفرد مذكر ، ويجوز فيه أيضاً جمع ضميره نظراً إلى معناه ؛ إذ معناه الجمع ، وقد ورد بالوجهين في القرآن الكريم^(٧٣) .

قال البيضاوي: ((فإن (الأنعام) اسم جمع ، ولذلك عده - أي وزن أفعال - سيبويه في المفردات المبنية على أفعال كأخلاق ، وأكياش)) (٧٤) .

والبيضاوي استند في هذا إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن وزن (أفعال) يكون في المفردات ، لذلك حكم على أن (الأنعام) اسم جمع ؛ لأنه على وزن المفردات ، ولكن هذا غير مسلم به فقد رده أبو حيان على ما سيأتي .

قال الزمخشري: ((ذكر سيبويه (الأنعام) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على (أفعال) ، كقولهم: ثوب أكياش (٧٥)؛ ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً ، وأما (في بطونها) في سورة المؤمنين؛ فلأن معناه الجمع)) (٧٦) .

وذهب أبو حيان إلى أن (أفعالاً) لا يكون من أبنية المفرد أصلاً؛ لأن سيبويه منع أن يكون (أفعال) من أبنيته ، وقد رد كعادته على الزمخشري فيما نقله عن سيبويه في الأنعام ، بقوله: ((فقول الزمخشري: إن (سيبويه) ذكره في الأسماء المفردة على أفعال تحريف في اللفظ ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده ، ويدل على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة ، نص على أن أفعالاً ليس من أبنيتها)) (٧٧) .

وقد ذهب أبو حيان إلى أن (أفعالاً) لا يكون من أبنية المفرد أصلاً ، أما قول سيبويه : ((وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد ، من العرب من

يقول: هو الأنعام))^(٧٨) ، فمؤول على أنه يكون للواحد مجازاً ، وليس في أصل الوضع ؛ إذ الأصل في (أفعال) الجمع ، وإذا جاء مستعملاً في المفرد فهو استعمال مجازي ، قال: ((إن بعض العرب قد يوقع (أفعالا) للواحد من حيث أفرد الضمير ، فنقول : هو الأنعام ، وإنما يعني أن ذلك على سبيل المجاز ؛ لأن الأنعام بمعنى النعم ، كما قال الشاعر :

تركنا الخيل والنعم المفدى وقلنا للنساء بها أقيمي

ولذلك قال سيبويه : وأما (أفعال) فقد تقع للواحد ، دليل على أنه ليس ذلك بالوضع ، فقول الزمخشري : إنه - أي سيبويه - ذكره في الأسماء المفردة على (أفعال) تحريف في اللفظ ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده ، ويدل على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة ، نص على أن (أفعالا) ليس من أبنيتها))^(٧٩) .

قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة : ((وليس في الكلام (أفعال) ، ولا أفعال ، ولا أفعال ، ولا أفعال ، ولا أفعال) إلا أن تكسر عليه اسماً للجميع))^(٨٠) .



فسيبويه ينص على أن (أفعالا) لا يكون في الأبنية المفردة . وعلى هذا فقول سيبويه يدل على أن (أفعالا) لا يكون في الأبنية المفردة في أصل وضعه ، لذلك فإن ما ذكره البيضاوي من أن (الأنعام) اسم جمع لا يصح ؛ لأن من شرط اسم الجمع أن يكون على وزن المفردات .

البحث الثاني

الحمل على معنى اسم الجمع

ذكروا أنه يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجمع التذكير على معنى الجمع ، والتأنيث على معنى الجماعة^(٨١) .

لما كان لفظ اسم الجمع مفرداً ، وهو في المعنى دال على الجمع ، أجازوا فيه أن يعود الضمير عليه مفرداً على اللفظ ، وأن يعود عليه جمعاً ، حملاً على المعنى^(٨٢) .

ففي قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾  إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ  "الشعراء: ١٠٥ - ١٠٦" .

ذكر أبو حيان أن الضمير في قوله : (لهم) عائد على القوم ، قال : ((القوم مؤنث مجازي التأنيث ، ويصغر قويمة فلذلك جاء ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، ولما كان مدلوله أفراداً ذكوراً عقلاء عاد الضمير عليه كما يعود على جمع المذكر العاقل))^(٨٣) .

وجاء في المصباح : ((ويذكر القوم ويؤنث فيقال : قام القوم ، وقامت القوم ، وكذلك كل اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو: رهط ونفر))^(٨٤) .

وهناك رأي ثانٍ ذكره أبو حيان مفاده أن (قومًا) لفظ مذكر ،
وأنت على المعنى ؛ لأنه في معنى الأمة والجماعة^(٨٥) .

واسم الجمع لازم التذكير ، وتأنيثه لتأويله بمعنى الجماعة ، وليس
لأنه يجوز فيه الأمران ، أي: التذكير والتأنيث^(٨٦) .

والذي يبدو من سياق الآية أن لفظ (القوم) استعمل مؤنثًا عندما
قال: (كذبت) ، واستعمل مذكرًا عندما أعاد ضمير جمع العقلاء عليه ،
واستعماله مؤنثًا في البداية يدل على أن أصله التأنيث ، وعود الضمير
عليه مذكرًا يدل على أنه مؤنث مجازي^(٨٧) .

وكذلك يجوز في صفته الإفراد والجمع ، فالإفراد حملا على
اللفظ ، والجمع حملا على المعنى ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا

السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَةً حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا ﴾ الجن: ٨ ، فقد وصف
حرس ، وهو اسم جمع ، الواحد منه حارس ، كغيب واحده غائب ، وقد
جمع على أحراس ، بالمفرد .

قال أبو حيان: ((وشديداً : صفة للحرس على اللفظ ؛ لأنه اسم
جمع ، كما قال :

أخشى رجياً أو ركبياً عادياً

ولو لحظ المعنى لقال : شداداً بالجمع))^(٨٨) .

والذي دعاه إلى جعل الحرس اسم جمع كرسد ؛ لأنه على وزن يغلب في المفردات كبصر ، وبطر ، وكذا نسب إليه فقيـل : حرسـي ، وذهب بعض النحاة إلى أنه جمع ، والصحيح الأول ، ولذا وصفه بالمفرد ، فقيـل: حرساً شديداً ، ولو روعي معناه جمع^(٨٩) .

ومن أحكام العدد في التأنيث والتذكير أنه يخالف معدوده فإن كان المعدود مذكراً كان العدد مؤنثاً ، وإن كان المعدود مؤنثاً كان العدد مذكراً ، والنظر في هذا إلى المفرد وليس إلى الجمع خلافاً لبعضهم ، أما إذا أضيف العدد إلى اسم الجمع ، أو اسم الجنس ((فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فتقول: ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم - بالتاء - لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير - بالتذكير - وثلاث من البط - بترك التاء - لأنك تقول : بط كثيرة - بالتأنيث - وثلاثة من البقر ، أو ثلاث؛ لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث: قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْبُقَرَاءَ تُشَابِهَنَّ عَلَيْنَا ﴾ "البقرة: ٧٠" ، وقرئ: تشابهت ، هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمرعى هو المعنى ((^(٩٠) .

قال الرضي عن تذكير العدد وتأنيثه مع اسم الجمع: ((فإن كان مختصاً بجمع المذكر كالرهنط ، والنفر ، والقوم فإنها بمعنى الرجال ، فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى: ﴿ تِسْعَةٌ رَهْطٌ ﴾ ، وقالوا ثلاثة رجلة ، وهو اسم جمع قائم مقام رجال ، وإن كان مختصاً بجمع الإناث

فحذف التاء واجب ، نحو: ثلاث من المخاض ؛ لأنها بمعنى حوامل النوق ، وإن احتملها كـ (البط ، والخيل ، والغنم ، والإبل) ؛ لأنها تقع على الذكور ، والإناث فإن نصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص ، فإن كان ذكوراً أثبت التاء ، وإن كان إناثاً حذفها كيف وقع النص والمعدود ، نحو : عندي ذكور ثلاثة من الخيل ، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة ، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكور ، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكور بالإضافة)) (٩١) .

وذهب ابن عصفور إلى أن اسم الجمع ((إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم ، والرهط ، والنفر ، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجمل ، والباقر)) (٩٢) .

ويؤيده ما جاء في المصباح المنير : ((الإبلُ : اسمُ جَمْعٍ لا وَاحِدَ لَهَا وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ الَّذِي لا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إِذَا كَانَ لِمَا لا يَعْقِلُ يَلْزَمُهُ التَّأْنِيثُ ، وَتَدَخُّلُهُ الْهَاءُ إِذَا صُغِّرَ نَحْوُ: أُبَيْلَةٍ وَغَنِيمَةٍ وَسَمْعِ إِسْكَانِ الْبَاءِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَمِنْ التَّأْنِيثِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ :

وَالْإِبِلُ لا تَصْلُحُ لِلْبُسْتَانِ وَحَدَّثَ الْإِبِلُ إِلَى الْأَوْطَانِ)) (٩٣) .

ولم يرتض أبو حيان هذا المذهب ، ووصفه بعدم الصحة فقال : ((والطيور اسم جمع لما لا يعقل ، يجوز تذكره وتأنيثه ، وهنا أتى مذكراً لقوله تعالى : ﴿ فَخِذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ، وجاء على الأوضح في اسم الجمع في العدد حيث فصل : بـ (من) ، فقيل : أربعة من الطير ،

يجوز الإضافة ، كما قال تعالى: ﴿ تَسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ، ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها ، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، وكلا القولين غير صواب ((^{٩٤}) .

وما ذهب إليه ابن عصفور فيه إشكال ؛ ((لأن نحو: النساء ، والنسوة ، والجماعة أسماء جموع لمن يعقل ، وليس حكمها حكم المذكر؛ ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر :

ربما الجامل المؤمل فيهم ((^{٩٥})

وذهب الرضي إلى أن اسم الجمع الذي لم يأت له من لفظه واحد نحو: إبل ، وغنم ، أكثر ما يكون مؤنثاً ، تقول: هذه إبل ، وهذه غنم ، ولم يشترط أن يكون للعاقل ، أو غيره ، قال: ((وأكثر هذا النوع ، أي: الذي لم يأت له من لفظه واحد ، مؤنث))(^{٩٦}) .

وقال أيضاً: ((وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل ، والغنم ، والخيل ، فحاله: كحال جمع التكسير ، في الظاهر والضمير ، وبعضه يجوز تذكيره ، وتأنيثه كالركب))(^{٩٧}) .

ولعل من ذهب من العلماء إلى أن اسم الجمع إذا كان لما لا يعقل مؤنث ، بنى حكمه على مفهوم المخالفة^(٩٨) فيما ذكره الجوهري من أن اسم الجمع إذا لم يكن له واحد من لفظه ، وكان لما يعقل فإنه يذكر ويؤنث قائلاً: ((والقَوْمُ يذكُر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد

لها من لفظها إذا كان للأدميين يذكر ويؤنث ، مثل رَهْطٍ وَنَفَرٍ ، قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ "الأنعام: من الآية ٦٦" ، فذكر ، وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ "الشعراء: من الآية ١٠٥" ، فأنث ((٩٩) .

والذي يبدو لي جواز تذكير اسم الجمع ، وتأنيثه في كل حال ، سواء كان للعاقل ، أو لغير العاقل ، بدليل تذكير اسم الجمع إذا كان لغير العاقل في قراءة (١٠٠) أبي حنيفة (١٠١) ، وابن يعمر ، وعيسى ، وطلحة في رواية عنه (يرميهم) بالياء في قوله تعالى: ﴿ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴾ "الفيل: ٤" ؛ إذ الضمير حينئذٍ عائد على الطير ، والطير اسم جمع لما لا يعقل ، ومع ذلك عاد الضمير عليه مذكراً ، وقيل: الضمير عائد على ربك ، وعلى هذا الأخير فلا حجة فيها (١٠٢) .

المبحث الثالث

إضافة العدد إلى اسم الجمع

اختلف النحاة في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، أو اسم الجنس ، على ثلاثة مذاهب:

❖ ذهب الأخفش ، والمبرد ، وأبو حاتم ، و السيرافي ، وأبو علي إلى أنه لا ينقاس وما ورد من الإضافة إليه فهو على سبيل الندور ، وهو اختيار ابن هشام ، وابن مالك (١٠٣) .

وقد صرح سيبويه أنه لا يقال: هذه ثلاث غنم (١٠٤) .

وكلام سيبويه يدل على أنه لا يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وإنما يجب التفريق بينهما بـ (من) ، كما نص عليه النحاة .

وقد ردّ الرضي ما ذهب إليه الأخفش بقوله: ((وهو باطل

لقوله تعالى: ﴿ تَسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ، وقالوا: ثلاثة نفر ، وقال:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي (((١٠٥)

وقال ابن مالك: ((وإن فسر عدد باسم جنس ، أو باسم جمع لم

يضاف إليه إلا سماعًا ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾

"النمل: ٤٨" ، وكقوله ﷺ: ((ليس فيما دون خمس ذود من الإبل

صدقة)) (١٠٦) ، وكقول العرب : خمسة رجلة ، والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقروناً بـ (من) ، نحو : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الحي ، وخمسة من الركب ، وعشر من البط ، قال الله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ "البقرة: ٢٦٠" ((١٠٧) .

وقد أطلق ابن الحاجب جواز إضافة العدد إلى اسمي الجمع ، والجنس ، فقال : ((ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً ، أو معنى)) (١٠٨) ، ومراده بقوله : (معنى) اسما الجمع ، والجنس ؛ إذ لفظاهما مفردان ، ومعناهما الجمع .

وقد تابع الرضي ابن الحاجب إلا أنه ذكر أن إضافة العدد إليهما قليلة؛ لأنهما مفردان لفظاً ، مجموعان معنى ، والأعداد تضاف إلى الجمع ، قال : ((والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما : فصل بـ (من) ، نحو : ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر ، وذلك ؛ لأنهما وإن كانا في معنى الجمع ، لكنهما بلفظ المفرد فكره إضافة العدد إليهما ، بعد ما تمهد من إضافته إلى الجمع)) (١٠٩) .

وقد أجاز أبو حيان إضافة العدد إلى اسم الجمع ، إلا أن الأفصح عنده هو فصله بـ (من) ، ورد على من منعها بأن مذهبه مخالف للصواب ، قال : ((ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها ، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، وكلا القولين غير صواب)) (١١٠) .

والذي يبدو أن عدم صواب رأيهم عند أبي حيان أنه ورد في أفصح كلام ، ألا وهو القرآن الكريم ، كما في الآية السابقة .
 وذكر السيوطي أن منع إضافة العدد إلى اسم الجنس ((أكد من اسم الجمع)) (١١١) .

وقال أبو حيان: ((واتفقوا على أن فصله بـ (من) هو الفصيح ، واختلفوا في جواز إضافة العدد إليه)) (١١٢) .

❖ وذهب قوم إلى أنه يجوز ذلك وينقاس ، وهو ظاهر كلام ابن عصفور ، إلا أنه قال في بعض كتبه ، وإضافته إليهما قليل (١١٣) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ .

ويرد عليه أن العدد يضاف إلى مميزه إذا كان جمع قلة ، نحو: عندي ثلاثة كتب ، ولا يضاف إليه إذا لم يكن جمع قلة ، وعليه فإضافة العدد إليه في الآية السابقة ، إنما جاز؛ لأن الرهط بمعنى جمع القلة؛ إذ هو يطلق على الثلاثة إلى العشرة ، وهو ما يدل عليه جمع القلة (١١٤) .

❖ وفصل قوم بين أن يكون اسم الجمع للقليل كرهط ، ونفر ، وذود فيجوز أن يضاف إليه إجراء له مجرى جمع القلة ، فإن كان للكثير ، أو يستعمل لهما فلا يجوز إضافته إليه بل إذا أريد تمييزه به جيء به مقروناً بـ (من) كخمسة من القوم ، وقال تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ، وهو قول المازني (١١٥) .

المبحث الرابع

دلالة اسم الجمع

ذهب جمهور النحاة إلى أن أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة ، وحكي عن الخليل ، ونفطويه أن أقله اثنتان ، وعن ثعلب أن التثنية جمع عند أهل اللغة ، والأول هو ((الحق الذي عليه أهل اللغة والشرع ، وهو السابق إلى الفهم عند إطلاق الجمع ، والسبق دليل الحقيقة ، ولم يتمسك من خالفه بشيء يصلح للاستدلال به))^(١١٦) .

أما اسم الجمع فقد ذهب الرضي ، وابن مالك ، وعلماء الأصول إلى أنه يدل على أكثر من اثنين؛ لأنه جمع في المعنى ، ولا يطلق على الواحد على سبيل الحقيقة ، وإذا أطلق وأريد به الواحد فمجاز ، قال الرضي: ((إن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس))^(١١٧) .

وقال ابن مالك في دلالة اسم الجمع : ((هو موضوع لمجموع الآحاد ، أي : لا لكل واحد على الانفراد))^(١١٨) .

واختلف علماء الأصول في الجمع المنكر فذهب جمهور المحققين إلى أنه ليس بعام ، واستدلوا ((بأن الجمع المنكر لا يتبادر منه عند إطلاقه عن قرينة العموم ، نحو (رأيت رجالاً) استغراق الرجال كما أن رجلا عند الإطلاق لا يتبادر منه الاستغراق لأفراد مفهومه ، ولو كان

للعوم لتبادر منه ذلك فليس الجمع المنكر عاماً كما أن رجلاً ليس بعاماً ((١١٩) .

وذهب الجبائي ، و ابن حزم الأندلسي ، وفخر الإسلام البزدوي ، وحكاه ابن برهان عن المعتزلة إلى أن الجمع المنكر يدل على العموم مستدلين ((بأنه قد ثبت إطلاقه على كل مرتبة من مراتب الجموع ، فإذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقائقه فكان أولى)) (١٢٠) ، وكذلك ؛ ((لأنه يصح الاستثناء منه)) (١٢١) .

والاستثناء من الجمع المنكر مسألة خلافية ، فمن يرى أن الجمع المنكر لا يدل على العموم منع الاستثناء منه ؛ لأنه لا يستثنى إلا من العام ، فلا يصح : قام رجال إلا زيدياً على الاستثناء ؛ لأن رجلاً جمع منكر في سياق الإثبات ، والنكرة في سياق الإثبات تخص سواء كانت مفرداً ، أم جمعاً لذلك منعوا أن تكون (إلا) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ

فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ "الأنبياء: ٢٢" ، أداة استثناء ، فضلاً عن أن المعنى يخالف كونها للاستثناء (١٢٢) .

وذهب المعتزلة إلى أن النكرة في سياق الإثبات تعم ، وعلى قولهم فالاستثناء من الجمع المنكر جائز (١٢٣) .

واسم الجمع محمول على الجمع ؛ إذ هو دال على الجمع بمعناه فقط ، والجمع دال على الجمع بصيغته ، ومعناه ، فلما كان محمولاً على

الجمع فإن حكمه حكم الجمع فإن كان منكرًا فإنه لا يدل على العموم كما هو رأي المحققين .

واختار النسفي دلالاته على العموم ؛ إذ ذكر أن العموم ((إما أن يكون بالصيغة والمعنى ، أو بالمعنى لا غير كرجال ، وقوم)) (١٢٤) .
وقال عن اسم الجمع: ((وأما العام معناه دون صيغته فمثل قوم ، ورهط ، وطائفة ، وجماعة ، فصيغة رهط ، وقوم كزيد ، وعمرو من حيث الفردية ، ومعناها الجمع ، ولما كان فردًا صيغة جمعاً معنىً كان اسماً للثلاثة فصاعداً ترجيحاً للمعنى؛ إذ الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني)) (١٢٥) .

والذي يبدو لي أن اسم الجمع يثبت له ما يثبت للجمع من دلالاته على الاستغراق أو لا؛ لأنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ ، فاسم الجمع مفرد في اللفظ جمع في المعنى ، والجمع جمع باللفظ والمعنى .
هذا في اسم الجمع المنكر ، أما اسم الجمع الداخلة عليه الألف واللام ، إذا لم تكن للعهد ، فذهب قوم إلى أنه للجنس ، والجنس يطلق على الواحد ، والاثنتين ، والثلاثة ، ولهذا لو حلف لا يكلم الناس حنث بالواحد ، كما لو قال: لا أكل الخبز حنث ببعضه ، بخلاف ما لو قال : لا أكلم ناساً يحمل على ثلاثة .

ولما كانت اللام في الأصل للعهد ، كأن تقول: رأيت رجلاً ، ثم تقول بعدها : كلمت الرجل ، أي ذلك الرجل المعهود بيننا ، ولما لم يكن هناك معهود في أقسام الجموع يمكن حمل الجمع عليه ، والجنس معهود

، جعل اسم الجمع الداخلة عليه اللام للجنس؛ ((ليمنع تعريفه باللام؛ إذ الجنس معهود في الذهن ، وفيه معنى الجمع ، أي في جعله للجنس رعاية معنى الجمع أيضاً؛ لأن الجنس يتضمن الجمع إما في الخارج ، أو في الوهم ؛ إذ هو من الكليات ، والكلي ما لا يمنع مفهومه عن الشركة ، ولذلك جعلوا الشمس جنساً ، والقمر كذلك وجمعهما على شمس ، وأقمار ، وإذا كان كذلك كان في جعله جنساً عمل بالوصفين ، أي بالمعنيين ، وهما الجمعية والتعريف ، ولو حمل هذا اللفظ على حقيقته - أي الجمعية - بعد دخول اللام فيه لبطل حكم اللام ، وهو التعريف أصلاً ، أي بالكلية لما ذكر ، فصار الجنس أي ، حملة على الجنس ، وجعله مجازاً فيه أولى من إبقائه على حقيقته)) (١٢٦) .

وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أُمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ (فُلَانٌ يَرْكَبُ الْخَيْلَ) ، وَيَلْبَسُ الثِّيَابَ الْبَيْضَ أَنَّهُ لِلْجِنْسِ .

قال أبو حيان في جمع الأحلام من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَضْغَاثُ

أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ "يوسف: ٤٤" ، وإنما هي رؤيا واحدة : ((وجمعوا الأحلام وأن رؤياه واحدة إما باعتبار متعلقاتها ؛ إذ هي أشياء ، وإما باعتبار جواز ذلك كما تقول: (فلان يركب الخيل) وإن لم يركب إلا فرساً واحداً ، تعليقاً بالجنس ، وإما بكونه قص عليهم مع هذه الرؤيا غيرها)) (١٢٧) .

والذي يبدو لي أن هذا ليس من إطلاق الجمع وإرادة الواحد ؛ لأن هذا منعه الجمهور ، بل المراد في الأحلام الجنس ، وهو يطلق على الواحد ، والاثنين ، والجمع ؛ لأن المقصود بالجنس الماهية ؛ ولأن الإضافة في قوله : (أضغاث أحلام) ، هي إضافة بمعنى (من) التي لبيان الجنس ، والجنس يطلق على الواحد ، والاثنين ، والجمع^(١٢٨) .

وفي كلام الرضي ما يبين أنه لا يصح إرادة الجنس في (الأحلام)؛ لأنها جمع قلة على وزن (أفعال) ، وجموع القلة لا تذكر إلا عند إرادة بيان القلة ، فلا تذكر عند إرادة الجمع ، والجنسية قائلًا : ((إن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة فلا يستعمل لمجرد الجمعية ، والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال: فلان حسن الثياب في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الثوب ، وكم عندك من الثوب ، أو من الثياب ، ولا يحسن من الأثواب))^(١٢٩) .

ولعل ما ذكره إنما هو في جمع القلة الذي معه جمع كثرة كما ذكره في مثاله السابق ، وليس في جمع القلة الذي ليس معه جمع كثرة كما في الآية؛ لأننا ((لم نجد في كتب اللغة جمعاً لمفرد هذا الجمع غير هذا الجمع ، وقد ذكر غير واحد أن جمع القلة إذا لم يوجد معه جمع كثرة يستعمل استعمال جمع الكثرة))^(١٣٠) .

وقال الشوكاني: ((الألف واللام الحرفية لا الاسمية تفيد العموم إذا دخلت على الجمع سواء كان سالماً ، أو مكسراً وسواء كان من جموع

القلة ، أو الكثرة وكذا إذا دخلت على اسم الجمع كركب ، وصحب ، وقوم ورهط ، وكذا إذا دخلت على اسم الجنس)) (١٣١) .

أما اسم الجمع فيخالف اسم الجنس بأنه لا يقع على الواحد بل على الجمع ((والفرق بين اسم الجمع ، واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جمع التكسير ، لا الخاصة بالجمع ، كأفعله ، وأفعال ، ولا المشهورة فيه: كفعله ، نحو: نسوة ، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس)) (١٣٢) .

أما إذا كان اسم الجمع مضافاً فيدل على الاستغراق ؛ إذ ذكر الأصوليون أن الإضافة من مقتضيات العموم كالألف واللام ، سواء كانت في الجمع ، أو في اسم الجمع ، أو اسم الجنس ؛ لأنهما يتعاقبان فلما كانت الألف واللام تفيد الاستغراق ، والإضافة تعاقبها دل هذا على أن الإضافة تفيد الاستغراق (١٣٣) .

وذهبوا إلى أنها أثبت في دلالتها على العموم من الألف واللام ، فلو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث إلا بشربه كله ، ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه ؛ ((لأن العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية ، ولم يصرف لا أشرب ماء البحر ، فإن الإضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الإمام فخر الدين في تفسيره ، فلم يقو العرف لمعارضتها)) (١٣٤) .

وأبدي السبكي تعجبه من علماء المعاني كيف لم يذكروا الإضافة في الأسباب التي تفيد الاستغراق ، فقال : ((عجب من أهل هذا الشأن

كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة ، وهي من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الإضافة أبلغ كما سبق ((١٣٥) .

وقال الشوكاني: ((تعريف الإضافة ، وهو من مقتضيات العموم كالألف واللام من غير فرق بين كون المضاف جمعاً نحو: عبيد زيد ، أو اسم جمع نحو : جاءني ركب المدينة ، أو اسم جنس نحو: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ "إبراهيم: ٣٤" ، ومنعت العراق درهمها ودينارها ، ومنعت الشام قفيزها وصاعها ، وقد صرح الرازي أن المفرد المضاف يعم مع اختياره بأن المعرف بالألف واللام لا يعم)) (١٣٦) .

وذكر الألوسي في قوله تعالى: ﴿كَلِمَةً مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ "آل عمران: ٤٥" ، أن من العلماء من جعل (اسمه) مبتدأ ، والمسيح خبره الأول ، وعيسى خبره الثاني ، وابن مريم خبره الثالث ، وهنا يرد اعتراض مفاده: أن الاسم في الحقيقة عيسى ، والمسيح لقب وابن صفة ، فكيف جعلت الثلاثة خبراً عنه .

وأجيب ((بأن المراد بالاسم معناه المصطلح وهو العلم مطلقاً ، وليس هو بمعنى مقابل اللقب بل ما يعمه وغيره ، وأن إضافته تقيّد العموم؛ لأن إضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق)) (١٣٧) .

ودلالة العموم في اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، وغيرها كلية بمعنى ((أن الحكم على كل فرد فردٍ نفيًا كان أم إثباتاً ، وإن كان في النفي لا يرتفع الحكم عن كل فردٍ فردٍ بخلاف الإثبات)) (١٣٨) .

وذهب البغوي إلى أن اسم الجمع قد يطلق على الاثنين ؛ لأن الجمع بمعنى ضم شيءٍ إلى شيءٍ وهذا حاصل في الاثنين ، قال : ((اسم الجمع قد يقع على التثنية ؛ لأن الجمع ضم شيءٍ إلى شيءٍ فهو موجود في الاثنين ، كما قال الله تعالى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ "التحریم: من الآية ٤" ، ذكر القلب بلفظ الجمع وأضافه إلى اثنين)) (١٣٩) .

وما ذكره البغوي من أن اسم الجمع يطلق على الاثنين ، إنما يطلق على الاثنين مجازاً ، وليس على سبيل الحقيقة؛ إذ إن اسم الجمع جمع في المعنى ، والجمع يطلق مجازاً على الاثنين؛ لأن الجمع لغة إنما هو ضم شيءٍ إلى شيءٍ وهذا حاصل في الاثنين .

وذكر الرازي أن المراد بقوله: (الناس) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ "البقرة: من الآية ١٩٩" ، هما إبراهيم ،

وإسماعيل عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام ؛ لأن اسم الجمع قد يطلق

ويراد به الواحد إذا كان رئيساً يقتدى به ، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ "آل عمران: من الآية ١٧٣" ، يعني نعيم بن مسعود ﴿إِنَّ

النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴿١٤٠﴾ ، يعني أبا سفيان ، وإيقاع اسم الجمع على الواحد الْمُعْظَمَ مجاز مشهور (١٤٠) .

وهذا ما يسميه علماء الأصول عام يراد به الخصوص؛ لأنك إذا أطلقت اللفظ العام وأردت به بعضاً معيناً فهو العام الذي أريد به الخصوص ، فإذا قلت: (قام الناس) ، وأردت إثبات القيام لزيدٍ مثلاً فهو عام أريد به الخصوص .

وَالْعَامَّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ ((هُوَ أَنْ يُطْلَقَ الْعَامُّ وَيُرَادَ بِهِ بَعْضٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ ، وَهُوَ مَجَازٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي بَعْضٍ مَدْلُولِهِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ)) (١٤١) .

ونذكروا أن العام الذي أريد به الخصوص ((إنما يحتاج لدليل معنوي يمنع إرادة الجميع ، فَيَتَعَيَّنُ لَهُ الْبَعْضُ)) (١٤٢) .

المبحث الخامس

جمع اسم الجمع

اتفق النحاة على أن الجمع لا يجمع إذا كان جمع كثرة قياساً ، قال أبو حيان: ((ولا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياساً)) (١٤٣) .
 وذهب أكثر النحاة إلى أن جموع القلة وهي (أفعال ، وأفعلة ، وأفعال ، وفعلة) تجمع قياساً ((ولا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة)) (١٤٤) ،
 من ذلك: الأيدي ، والأيدي ، والأوطب ، والأوطب ، والأسقية ، والأساقي ، وغيرها (١٤٥) .

وذهب الجرمي إلى أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً ، لا جمع القلة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع ((إلا ما جمعوا ، وبهذا فسر السيرافي كلام سيبويه ، وهو اختيار ابن عصفور)) (١٤٦) .
 وقال سيبويه: ((واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال ، والعقول ، والحلوم ، والألبان ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر ، والعلم ، والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر ، وقالوا : التمرات)) (١٤٧) .
 وإذا جمع الجمع فإنه ((لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المنفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً)) (١٤٨) .

أما اسم الجمع فإنه ((لا ينقاس جمعه هذا ظاهر كلام سيبويه ،
ويظهر من كلام غيره جواز جمعه)) (١٤٩) .

جاء في لسان العرب: ((جمع اسم الجمع نادر كجمع الجمع)) (١٥٠) .
ومن أسماء الجموع التي سمع جمعها قولهم : قوم ، وأقوام ، ورهط ،
وأراھط .

وذهب أبو حيان إلى أن جمع اسم الجمع شاذ ، مخالف للقياس ،
فقال في جمع قوم : ((القوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما
واحد امرؤ ، وقياسه أن لا يجمع ، وشذ جمعه ، قالوا : أقوام ، وجمع
جمعه ، قالوا : أقاويم)) (١٥١) .

وقال أيضاً : ((وجمع العالم شاذ ؛ لأنه اسم جمع)) (١٥٢) .
وأجاز ابن مالك جمع اسم الجمع ، وجمع التكسير إلا ما وازن
مفاعل ، أو مفاعيل ، قال في التسهيل : ((يكسر اسم الجمع ، وجمع
التكسير غير الموازن مفاعل ، ومفاعيل ، أو فُعْلة ، أو فَعْلَة جمع
شبيههما من مُثُل الآحاد)) (١٥٣) .

وقال السلسيلي في شرح كلام ابن مالك : ((فنقول في اسم الجمع
قوم ، وأقوام كما تقول : حوض ، وأحواض ، وفي الجمع عقبان ،
وعقابين ، كما تقول : سرحان ، وسراحين ، قوله : غير موازن مفاعل ،
ومفاعيل ، وفعلة كقضاة ، أو فعلة كفجرة ، فإن ذلك مستثنى لا يدخل
تحت هذا الحكم)) (١٥٤) .

أما تثنيته فقد أجازها الرضي على أنه مؤول بـ (فرقتين) قائلاً:
 ((ويجوز تثنية اسم الجمع ، والمكسر ، غير الجمع الأقصى على تأويل
 فرقتين ، قال:

لنا إبلان فيهما ما علمتم

وقال:

لأصبح الحي أوبادًا ولم يجدوا عند التفروق في الهيجا جمالين
 ولا يجوز: لنا مساجدان ((^(١٥٥)).

وذكر أبو حيان أن النحاة نصوا على أن اسم الجمع لا يثنى ، ولكنه
 صحت تثنيته في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا
 اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ "آل عمران: من الآية ١٥٥" ؛ لأنه مؤول
 بجمع المؤمنين ، وجمع المشركين ، فقال : ((ونص النحويون على أن
 اسم الجمع لا يثنى ، لكنه هنا أطلق يراد به معقولية اسم الجمع ، بل
 بعض الخصوصيات ، أي: جمع المؤمنين ، وجمع المشركين ، فلذلك
 صحت تثنيته ، ونظير ذلك قوله:

وكل رفيقي كلّ رحل وإن هما ... تعاطى القنا قومًا هما أخوان

فثنى قومًا ؛ لأنه أراد معنى القبيلة ((^(١٥٦)).

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان على إتمام هذا البحث ، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

١. اسم الجمع نوعان: نوع له واحد من لفظه نحو: ركب ، وصحب ، ونوع ليس له واحد من لفظه نحو: قوم ، ورهط ، وهذا هو الغالب .
٢. من شروط اسم الجمع: أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يخالف أوزان الجموع الخاصة بالجموع ، نحو: شماطيط ، وعبايد ، والغالبة فيه نحو: أعراب .
٣. اسم الجمع يساوي الواحد في خبره ، ووصفه ، نحو: الركب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول: الراكب سائر ، وهذا راكب سائر ، وكذلك يساوي الواحد في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه ، نحو: ركبي ، كما تقول : راكبي .
٤. إن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليها ؛ لأنه بمعنى الماهية والماهية موجودة في الواحد ، والاثنين ، والثلاثة .
٥. ما جاء على وزن (فعل) بفتح الفاء ، وسكون العين اسم جمع عند الجمهور وخالف في هذا الأخفش فهو عنده جمع ، وهو مردود كما سبق .

٦. أطلق الزمخشري مصطلح اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس .
٧. أطلق أهل اللغة الجمع على اسم الجمع ، وهذا عندهم من باب الحقيقة
٨. ذهب ابن السراج إلى أن بناء (فِعْلة) من أبنية اسم جمع ؛ لأنه لم يطرد في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته ، بل هو مقصور على السماع ، وهذا رده النحاة .
٩. اختلفوا فيما جاء على وزن (فعيل) دالا على الجمع ، فذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع ، وبعضهم إلى أنه جمع مكسر .
١٠. اسم الجمع مفرد في اللفظ ، مجموع في المعنى ، لذلك صح عود ضمير المفرد عليه حملاً على اللفظ ، وعوده جمعاً حملاً على المعنى .
١١. يجوز تذكير ضميره على الأصل ، وتأنيثه مؤولاً بالجماعة .
١٢. اسم الجمع لما لا يعقل واجب التأنيث عند بعض اللغويين ، وهذا لا يراه أبو حيان ، وهذا ما أيدناه .
١٣. إذا وقع اسم الجمع ، واسم الجنس مفسراً للعدد ، فالأفصح فيه أن يفصل عنه بـ (من) ، ولا يجوز إضافة العدد إليه عند الجمهور ، وما ورد من ذلك فهو سماعي لا يقاس عليه .
١٤. اسم الجمع يدل على أكثر من اثنين؛ لأنه محمول على الجمع ، وقد يطلق على اثنين مجازاً ، ويطلق على الواحد إذا كان رئيساً في قومه .

١٥. اسم الجمع المنكر عند بعض الأصوليين يدل على العموم ؛ إذ هو يدل على الجمع بمعناه فقط؛ ترجيحاً للمعنى ؛ إذ الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني .
١٦. يحمل اسم الجمع المحلى بالألف واللام على الجنس ، إذا لم يكن هناك معهود ، والجنس يصح إطلاقه على الواحد ، والاثنتين ، والثلاثة كما مر .
١٧. لا ينقاس جمع اسم الجمع هذا ظاهر كلام سيبويه ، كما لا يصح جمعُ جمعِ الكثرة بخلاف جمع القلة ، ويظهر من كلام غيره جواز جمعه ، وما ورد من جمع اسم الجمع فهو شاذ .
١٨. لا يصح تثنية اسم الجمع ، وإذا تثنى فإن ذلك مؤول بالفرقتين .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أسأل الله تعالى أن ينفعني ،
وينفع بهذا البحث ، فالله خير مسؤول وأكرم مأمول

(١) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٢١٥ - ٢١٧ ، وروح المعاني: ١ / ٧٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٨٤ .

(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٠ .

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٧٨ .

- (٧) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .
- (٨) حاشية الشهاب: ١ / ٤٦٧ .
- (٩) الكتاب ، سيويوه: ٣ / ٤٩٤ .
- (١٠) الكليات: ٣٣٤ .
- (١١) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٦ .
- (١٢) ينظر: الحمل على المعنى في العربية: ١٢٤ ، و ١٦١ ، و ١٢٥ .
- (١٣) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .
- (١٤) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .
- (١٥) ينظر: شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ ، و شرح المفصل: ٥ / ٧١ .
- (١٦) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .
- (١٧) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .
- (١٨) الكتاب: ٣ / ٦٢٤ .
- (١٩) المفصل: ٥ / ٧٧ .
- (٢٠) شرح المفصل: ٥ / ٧٧ — ٧٨ .
- (٢١) ينظر: الكشاف: ٣٨٠ .
- (٢٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٢٩٧ .
- (٢٣) حاشية الشهاب: ٤ / ٣٥٣ .
- (٢٤) حاشية الشهاب: ٢ / ٥٩١ .
- (٢٥) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٠٣ .
- (٢٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢ / ٦٢ .
- (٢٧) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .
- (٢٨) شرح الشافية: ١ / ٢٦٥ .
- (٢٩) روح المعاني: ٢١ / ٩١ .
- (٣٠) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٢ .
- (٣١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٩٢ .

- (٣٢) حاشية الصبان: ٤ / ٢٠٥ ، وينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٣٩ - ١٠٤٠ ، وشرح الأشموني: ٤ / ٢٠٤ .
- (٣٣) روح المعاني: ٢١ / ٩١ .
- (٣٤) ينظر: روح المعاني: ٩ / ٨٨ .
- (٣٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٤٠ .
- (٣٦) تفسير البحر المحيط: ٣ / ١٣٧ .
- (٣٧) المحرر الوجيز: ٣٢١ .
- (٣٨) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٢٩ .
- (٣٩) المحرر الوجيز: ٣٢١ .
- (٤٠) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٢٩ .
- (٤١) تفسير البحر المحيط: ٣ / ١٣٧ .
- (٤٢) شرح المفصل: ٥ / ١٧ .
- (٤٣) الكشف: ٥٩٠ ، وينظر: معاني الأبنية: ١٣٥ .
- (٤٤) معاني الأبنية: ١٣٣ - ١٣٥ .
- (٤٥) ينظر: الكشف: ٥٩٠ .
- (٤٦) التعبير القرآني: ٢١١ .
- (٤٧) الكشف: ٣٠٧ ، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٣ .
- (٤٨) روح المعاني: ٢٦ / ٩٩ ، وينظر: الكلبيات: ٣٣٤ .
- (٤٩) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٨٩ .
- (٥٠) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٦٨ .
- (٥١) روح المعاني: ٢٦ / ٩٩ ، وينظر: ٢٩ / ١٤١ .
- (٥٢) المقرب: ٤٨٢ .
- (٥٣) شرح الأشموني: ٤ / ٢٠٢ ، وينظر: شرح المفصل: ٥ / ٧٣ - ٧٤ .
- (٥٤) ينظر: الكشف: ٧٠٨ .
- (٥٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٧٦ ، وحاشية الشهاب: ٦ / ٥٨٠ .

- (٥٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٥٨٠ / ٦ .
- (٥٧) ينظر: حاشية الشهاب: ٤٦٧ / ١ .
- (٥٨) ينظر: شرح المفصل: ٥ / ٧٧ ، وشرح الشافية: ٢ / ٢٠١ .
- (٥٩) الكتاب: ٦٢٥ / ٣ .
- (٦٠) هامش الكتاب: ٦٢٥ / ٣ .
- (٦١) لسان العرب: ١٤ / ٣٧٨ ، وينظر: هامش شرح الشافية: ٢ / ١٣٧ .
- (٦٢) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٣٧ .
- (٦٣) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٢ .
- (٦٤) تفسير البحر المحيط: ٣ / ٢٢ .
- (٦٥) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ١٧١ ، وحاشية الصبان: ٤ / ١٧١ ، وحاشية الحضري: ٢ / ٣٥٦ .
- (٦٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٩٥ ، وروح المعاني: ١٢ / ٢٢٥ .
- (٦٧) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٣٨ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٠٨ .
- (٦٨) هو بضم الراء المهملة ، والحاء المعجمة ، وفي آخره لام: جمع رحلة ، ورحلة بكسر الراء ، وهي الأنثى من ولد الضأن ، ينظر: لسان العرب: ١١ / ٢٨٠ ، وحاشية الشهاب: ٧ / ٢٩١ .
- (٦٩) تفسير البحر المحيط: ٧ / ١٠٨ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩١ .
- (٧٠) تفسير البحر المحيط: ٧ / ١٠٨ .
- (٧١) ينظر: الكشف: ٧٩٧ .
- (٧٢) شرح الشافية: ٢ / ١٥٢ .
- (٧٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٨ .
- (٧٤) تفسير البيضاوي: ٥ / ٦٠٨ .
- (٧٥) الأكياش من برود اليمن ينظر: لسان العرب: ٦ / ٣٤٤ .
- (٧٦) الكشف: ٥٧٦ .
- (٧٧) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ .
- (٧٨) الكتاب: ٣ / ٢٣٠ .

- (٧٩) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٨ .
- (٨٠) الكتاب: ٤ / ٢٤٧ ، وينظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ ، وحاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٩ .
- (٨١) ينظر: الحمل على المعنى: ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٨٢) ينظر: الحمل على المعنى: ١٦١ .
- (٨٣) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٢٩ .
- (٨٤) المصباح المنير: ٣٠٩ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧ .
- (٨٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧ / ٢٩ ، والفتوحات الإلهية: ٣ / ٢٨٥ .
- (٨٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٩ / ٥٦٩ .
- (٨٧) ينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧ ، وعود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان: ١١٦- ١١٧ .
- (٨٨) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٣٤٢ ، ٣٣٩ .
- (٨٩) ينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٢٩٤ .
- (٩٠) شرح الأشموني: ٤ / ٩٠ - ٩١ .
- (٩١) شرح الرضي: ٢ / ١٥٠ ، وينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٩٠ - ٩٢ .
- (٩٢) حاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٩٠ - ٩١ .
- (٩٣) المصباح المنير: ٧ .
- (٩٤) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣١٠ .
- (٩٥) حاشية الصبان: ٤ / ٩١ .
- (٩٦) شرح الشافية: ٢ / ٢٠٤ .
- (٩٧) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٧١ .
- (٩٨) وهو حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً ونفيًا ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به ، ينظر: إرشاد الفحول: ١٧٩ .
- (٩٩) الصحاح في اللغة: مادة: (ق ، و ، م) ، وينظر: روح المعاني: ١٢ / ١٢٢ .
- (١٠٠) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٥١٢ .
- (١٠١) قال صاحب النشر: ((إن أبا حنيفة لا قراءة له ، وإن القراءات المنسوبة له موضوعة ، وقد أثبت العلماء وضعها)) ، حاشية الشهاب: ٩ / ٥٦٨ .

- (١٠٢) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٥١٢ ، وروح المعاني: ٣٠ / ٢٣٧ .
- (١٠٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٥٣ . .
- (١٠٤) الكتاب: ٣ / ٥٦٢ ، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ .
- (١٠٥) شرح الرضي: ٢ / ١٥٣ .
- (١٠٦) وفي صحيح مسلم: ٢ / ٦٧٥ ، رقم الحديث: ٩٨٠ ، بلفظ ((ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة)) .
- (١٠٧) شرح التسهيل: ٢ / ٣١٠ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٩٤ ، وشرح ابن الناظم: ٧٢٦ ، وشرح الأشموني: ٤ / ٩٢ ، حاشية الخضري: ٢ / ٣١٠ - ٣١١ .
- (١٠٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٥٢ .
- (١٠٩) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٥٣ .
- (١١٠) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣١٠ .
- (١١١) همع الهوامع: ١ / ٢٥٣ .
- (١١٢) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ .
- (١١٣) ينظر: المقرب: ٣٣٤ ، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ .
- (١١٤) ينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٥٤ ، وينظر: المصباح المنير: ١٤٧ .
- (١١٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ ، وتفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ ، وروح المعاني: ٢١٢/١٩ .
- (١١٦) إرشاد الفحول: ١٢٤ .
- (١١٧) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .
- (١١٨) البحر المحيط للزرکشي: ٣ / ٨٤ .
- (١١٩) إرشاد الفحول: ١٢٣ .
- (١٢٠) إرشاد الفحول: ١٢٣ .
- (١٢١) البحر المحيط للزرکشي: ٣ / ١٣٢ - ١٣٣ .
- (١٢٢) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، وحاشية الدسوقي على المغني: ١ / ١٩٥ .

- (١٢٣) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ٣ / ١٣٣ .
- (١٢٤) كشف الأسرار (للنسفي): ١ / ١٧٧ .
- (١٢٥) كشف الأسرار (للنسفي): ١ / ١٧٨ .
- (١٢٦) كشف الأسرار للبخاري: ٢ / ٤ .
- (١٢٧) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣١١ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣١٤ ، وفتح القدير: ٢ / ٣٤٤ ، وروح المعاني: ١٢ / ٢٥٢ ، و١٤ / ٦٣ .
- (١٢٨) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣١٤ .
- (١٢٩) شرح الشافية: ٢ / ٩٢ .
- (١٣٠) روح المعاني: ١٢ / ٢٥٢ .
- (١٣١) إرشاد الفحول: ١٢٠ .
- (١٣٢) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .
- (١٣٣) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ٣ / ١٠٨ .
- (١٣٤) عروس الأفراح: ١ / ٣٤١ .
- (١٣٥) عروس الأفراح: ١ / ٣٤٧ .
- (١٣٦) إرشاد الفحول: ١٢٠ - ١٢١ .
- (١٣٧) روح المعاني: ٣ / ١٦٠ .
- (١٣٨) عروس الأفراح: ١ / ٣٣٥ .
- (١٣٩) تفسير البغوي: ١ / ٤٠٢ .
- (١٤٠) ينظر: تفسير الرازي: ٥ / ١٨١ .
- (١٤١) البحر المحيط: ٣ / ٢٥٠ .
- (١٤٢) البحر المحيط: ٣ / ٢٥٠ .
- (١٤٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٣ .
- (١٤٤) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٣ .
- (١٤٥) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٠٩ .
- (١٤٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، والمقرب: ٤٨٢ .

- (١٤٧) الكتاب: ٣ / ٦١٩ .
- (١٤٨) شرح عصام على الشافية: ٩٩ .
- (١٤٩) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .
- (١٥٠) لسان العرب: ١١ / ٥٣١ .
- (١٥١) تفسير البحر المحيط: ١ / ٣٦٢ .
- (١٥٢) تفسير البحر المحيط: ١ / ١٣٢ .
- (١٥٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٣ .
- (١٥٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٣ .
- (١٥٥) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٧٧ .
- (١٥٦) تفسير البحر المحيط: ٣ / ٩٧ - ٩٨ .

المصادر

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ-)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ط (١)، مطبعة المدني - مصر - ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م.
٢. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٥هـ-)، دار الفكر.
٣. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ-)، قدم له: د. فايز ترحيني، ط (١)، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤ م.
٤. الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ-)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط (٣)، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٨.
٥. البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤هـ-)، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، ومجموعة من العلماء، ط (١)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩ م.
٦. التعبير القرآني: د. فاضل السامرائي، بيت الحكمة - بغداد، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م.

٧. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٨. تفسير البغوي (معالم التنزيل): الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت ٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.
١٠. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت ٦٠٦هـ) ط (١)، المطبعة البهية - مصر - ١٣٥٧هـ، ١٩٣٩.
١١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي، علق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١٢. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب: مصطفى محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ضبطه، وصححه عبد السلام محمد أمين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٣. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر

- (ت ١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٥. الحمل على المعنى في العربية: علي عبد الله حسين العنكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٨٦م.
١٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ.
١٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر لدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د، ت).
١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩١٨هـ)، مطبوع مع حاشية الصبان.
١٩. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٠. شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاسترلابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - (د، ت).
٢١. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٢٢. شرح عصام على الشافية: عصام الدين الاسفرائيني (ت ٩٤٣هـ)، مطبوع بحاشية سيد عبد الله، طبعت كتاب خانة راشد - إيران، (د، ت).
٢٣. شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٤. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت - (د، ت).
٢٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، ط (١)، المكتبة الفيصلية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٦. الصحاح في اللغة: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار الكتاب العربي - مصر، (د، ت).

٢٧. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النسابةوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د، ت).
٢٨. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي - بيروت، ط (٤)، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٢٩. عود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان: الدكتور: محمد خالد رحال العبيدي، أطروحة دكتوراه كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
٣٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، ط (١)، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٦هـ.
٣١. الفتوحات الإلهية لتوضيح تفسير الجالين: سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمال (ت ١٢٠٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - (د، ت).
٣٢. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون - ط (٢)، عالم الكتب - بيروت - (د، ت).
٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرج

- أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، ط (١)، دار المعرفة - بيروت - ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٣٤. كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي: عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٧٤م.
٣٥. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: النسفي، عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، ط (٢)، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٧. لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي - ط (١) - دار صادر - بيروت - ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.
٣٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، ط (١)، دار ابن حزم - بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي أحمد بن محمد بن علي المغربي (ت ٧٧٠هـ)، دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٤٠. معاني الأبنية في العربية: الدكتور: فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٨١م.
٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مطبوع مع حاشية الدسوقي على المغني.
٤٢. المفصل: جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، مطبوع مع شرح المفصل لابن يعيش.
٤٣. المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - ١٩٨٦م.
٤٤. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة - بيروت - (د،ت).

